

لا بد من إعلاء المصلحة العامة وعدم استغلال العقارات في السكن العشوائي

محافظة العاصمة للعماله للمباني المخالفة: إما «الترميم» أو «الهدم»

■ سنستمر بكل حزم للقضاء على ظاهرة المركبات المهملة في جميع مناطق المحافظة

العاصمة الشيخ طلال الخالد، مساء أمس الأول حملة شاملة لرفع المركبات المهملة في منطقة شرق حتى الانتفاء من المنطقة. وقد شملت الحملة نطاق جميع الساحات والميادين في المنطقة لرفع هذه المركبات التي تم إنذارها مسبقاً تبعاً للإجراءات القانونية من قبل إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق في بلدية الكويت. من جانبه، حرص المحافظ الخالد، على متابعة ومراقبة الفرق الميدانية العاملة في مواقع المنطقة وحثهم على مواصلة جهودهم التي وصفها بالمخلصه لتحقيق الإنجاز في هذا الاتجاه، حيث توجد في مواقع العمل من فرع بلدية العاصمة كل من مشرف مركز المدينة في إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق سعد القطان، ورئيس فريق الطوارئ زيد العنزي. يذكر أن الحملة سستمر بكل حزم في عموم مناطق المحافظة حتى الانتهاء تماماً من رفع كافة المركبات المهملة في جميع المواقع.



الشيخ طلال الخالد يستمع لشرح حول آلية العمل

العمالة الهامشية في بعض مناطق المحافظة والتي تسببت في مخالفات جسيمة وأوضاع سلبية لا تليق بالعاصمة.

«المحافظة مستمرة في مواجهة هذه العقارات»، وختتم الخالد تصريحه، مطالباً «كافة الجهات المعنية بحمل مسؤولياتها بشأن ملف مخالفات

استغلال هذه العقارات في السكن العشوائي»، وقال «توجد عقارات تحتاج إلى هدم وإعادة ترميم وتتضمن الكثير من المخالفات»، منوها بأن



الخالد يطلب من رجال الأمن تنفيذ قرارات قطع التيار والإزالة

الواقع»، وطالب الخالد «أصحاب العقارات المتهاكلة بالمبادرة بهدمها أو إعادة ترميمها لإعلاء للمصلحة العامة»، مشدداً على «ضرورة عدم

لغرف كبرى وتكسد للعماله بما لا يتناسب مع مساحة السكن وبما يخالف الاشتراطات الصحية»، مؤكداً «متابعته لمخالفات هذا القرار حتى القضاء عليها على أرض

الكهربائي وعمل تمددات كهربائية عشوائية مكشوفة وخطيرة، بالإضافة إلى تراكم القمامة فيه بما يضر بالبيئة المحيطة»، ولفت إلى «وجود مخالفات

■ مخالفات العماله الهامشية تسببت في أضرار جسيمة وأوضاع سلبية لا تليق بالعاصمة

أكد محافظ العاصمة الشيخ طلال الخالد الأحد الصباح، أن «الجهات المعنية ممثلة في وزارتي الكهرباء والماء، والدولة لشؤون البلدية، وقوة الإطفاء العام قد اتخذت الإجراءات القانونية اللازمة ضد إحدى العقارات المخالفة في منطقة بنيد القار في المحافظة ومن بينها قطع التيار الكهربائي عنه وتوجيه الإنذارات والمحاضر ذات الصلة، بالإضافة إلى استدعاء قوة الإطفاء العام لاستكمال اشتراطات الأمن والسلامة فيه»، لافتاً إلى أنه «تم البدء في إزالة مخالفات البناء في هذا القرار تحت إشراف ومتابعة فريق الطوارئ لرفع بلدية المحافظة»، وأوضح المحافظ الخالد، في تصريح صحفي أن «هذا القرار تضمن مخالفات جسيمة منها إغلاق مخارج الطوارئ، إلى جانب وجود تمددات عشوائية للصرف الصحي، بالإضافة إلى استغلاله بالمخالفة للقانون في تخزين المواد الغذائية، إلى جانب ضبط حالات لسرقة التيار



محافظ العاصمة يتابع حملة رفع السيارات المهملة



جانب من جولة المحافظ على المباني المخالفة



المحافظ مساء من مخالفات العماله الهامشية

تتمات

المنطقة، مشدداً على أن أمن المنطقة أولوية، إضافة لمنع إيران من حيازة السلاح النووي، كما أن بلاده تسعى لاتفاق نووي جديد يضم أنشطة إيران في المنطقة. وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، قد أعلن بشأن الاتفاق النووي الموقع عام 2015، لكنه لم يتطرق إلى ما إذا كانت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لديها أي مشاركة مباشرة مع المسؤولين الإيرانيين حتى الآن. وقال بلينكن لراديو «ناشيونال بابلوك»، إن «الطريق إلى الدبلوماسية مفتوح الآن. لا تزال إيران بعيدة عن الامتثال «للاتفاق»، لذلك علينا أن نرى ما ستفعله».

ورداً على سؤال عما إذا كان هناك أي تحرك لاستئناف الدبلوماسية المباشرة، أشار بلينكن إلى الموقف العلني للرئيس الأميركي بايدن إذا استأنفت إيران الامتثال للاتفاق النووي لعام 2015، فستفعل الولايات المتحدة ذلك أيضاً.

أضاف: «الرئيس كان واضحاً جداً وقالها مراراً وتكراراً بشأن موقفنا. وسنرى رد فعل إيران على ذلك، إن وجد».

نيجيريا : اختطاف

و12 من أفراد أسر العاملين بالمدرسة . وقال حاكم ولاية النيجر إن 27 طالباً أخذوا مع ثلاثة موظفين و12 فرداً من عائلاتهم، مشيراً إلى أن المسلحين قتلوا أحد الطلاب بالرصاصة. وأكد أن لا فدية ستدفع للاختطاف. ولم تتمكن السلطات المحلية من تحديد الجهة المسؤولة عن الهجوم ، في وقت تنتشر فيه مثل هذه العمليات في شمال وسط البلاد بهدف الحصول على فدية مالية. و كان عصابة محلية قد اختطفت في ديسمبر أكثر من 300 تلميذ في بلدة كانكارا بولاية كاتسينا ، وأطلق سراحهم لاحقاً بعد مفاوضات مع المسلحين.

وقال المتحدث الرئاسي جارجا شيهو في بيان، إنه مازال يتعين تأكيد العدد الدقيق للمخطوفين. وأكد شيهو أن قوات الأمن تعمل بالتعاون مع مسؤولي الحكومة المحلية والقادة المحليين والمدرس وأولياء الأمور لضمان عودة آمنة لهؤلاء المخطوفين.

تأتي عملية الاختطاف بعد ثلاثة أيام من قيام مسلحين مجهولين باختطاف نحو 20 شخصاً كانوا في طريقهم إلى منازلهم بعد المشاركة في حفل زفاف في الولاية نفسها. وتعد عمليات الخطف الجماعي أمراً شائع الحدوث في الدولة الواقعة في غرب أفريقيا. وتقوم بها في بعض الأحيان جماعات بوكو حرام الإرهابية. كما تقوم بها أحياناً أخرى عصابات إجرامية ، للحصول على فدية

أوضاع أصحاب تلك الأنشطة ، ومساعدتهم على تجاوز آثار الازمة في ظل الظروف الاستثنائية الحالية التي تمر بها البلاد بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد. وأكدت الانصاري الحرص على توفير الامان الوظيفي والاجتماعي للمواطنين وضمان استقرار اوضاع العماله الوطنية في القطاع الخاص ، وتخفيف الأعباء عن أصحاب العمل المتضررين من تلك الجائحة ، مشيرة الى ان علق بعض الأنشطة التجارية جاء حرصاً على الصحة العامة وتجنباً لأي اختلاط قد يؤدي إلى تدهور الوضع الصحي في البلاد. وذكرت ان الهيئة تعمل جاهدة على تنفيذ هذا القرار ، وستتولى على وجه السرعة الإعلان عن الإجراءات والمستندات اللازمة لصرف الدعم الإضافي الذي يبدأ اعتباراً من الشهر المقبل.

«الصحة» : 1017 إصابة

انه تم تأكيد حالات الشفاء بعد اجراء الفحوصات الطبية اللازمة والخطوات المتبعة في هذا الشأن، مبيناً ان نسبة مجموع حالات الشفاء من مجموع الاصابات بلغت 93.3 في المئة. وأشار الى تسجيل 1017 إصابة جديدة في الساعات الـ 24 الماضية ، ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة إلى 180505 ، وتسجيل خمس حالات وفاة ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى الآن 1019 حالة. وقال ان عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 139 حالة، ليصبح بذلك المجموع الكلي للحالات التي ثبتت إصابتها بـ «كوفيد - 19» ، وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 11066 حالة.

أضاف ان عدد المسحات التي تم إجراؤها في الساعات الـ 24 الماضية بلغ 10276 مسحة ، ليبلغ مجموع الفحوصات 1697459 ، لافتاً الى ان نسبة الاصابات لعدد المسحات خلال الـ 24 ساعة الماضية بلغت 9.8 في المئة.

أبو صليب يقترح

التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية، ونصت مادته الأولى على أن : يُستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم (25) لسنة 2001 المشار إليه النص الآتي : «تُزاد المعاشات التقاعدية المستحقة من تاريخ العمل بهذا القانون كل ثلاث سنوات بواقع (90) ديناراً شهرياً».

واشنطن : نعمل

إلى أن الدبلوماسية هي الأسلوب الأفضل لإرساء السلام في

أضاف ان شركات التكرير ومؤسسة البترول الكويتية ما زالوا يتفاوضان على الكميات بموجب اتفاقات التوريد الجديدة، في حين تجري شركة تكرير يابانية مفاوضات بشأن مدة عقدها. زيادة واردات النفط الكويتي قالت المصادر ان شركات التكرير الهندية خططت لزيادة واردات النفط الكويتي هذا العام بعدما خفض العراق إمدادات العقود محددة المدة من خام البصرة الخفيف هذا العام. وتسعى شركة بهارات بتروليم لزيادة 25 في المئة في إمداداتها من مؤسسة البترول إلى 60 ألف برميل يومياً ، مع خيار شراء 50 ألف برميل يومياً إضافية في السنة المالية 2021-2022. وقالت المصادر ان الشركة كان لديها خيار شراء 28 ألف برميل يومياً خلال السنة المالية الحالية، التي تنتهي في 31 مارس. وهناك شركة تكرير هندية أخرى تتطلع إلى زيادة كميات التعاقد في مانجالور للتكرير والبتروكيماويات، إذ تسعى إلى زيادتها إلى 14 في المئة إلى 40 ألف برميل يومياً مع رفع كميات الشراء الاختيارية إلى 15 ألف برميل يومياً من عشرة آلاف برميل يومياً في 2021.

قالت المصادر ان مؤسسة النفط الهندية ترغب في خفض كمية التعاقد إلى 100 ألف برميل يومياً من 120 ألف برميل يومياً، لكنها تسعى لزيادة الكميات الاختيارية إلى 50 ألفاً من 30 ألف برميل يومياً.

«الميزانيات» للحكومة

آخر متمثل بالأثر المالي لهذه المشاريع. وأوضح الملا أنه تبين للجنة وجود 11 مشروعاً مدرجاً في الميزانية تخص مستشفيات في مناطق متعددة في الدولة، مشيراً إلى أن اللجنة أبدت تخوفها من عدم قدرة الحكومة على تشغيل تلك المستشفيات بناء على التجارب السابقة المتمثلة في مستشفى جابر والجهراء. وذكر أن تشغيل تلك المستشفيات يترتب عليه التوجه لتعاقد مع جهات خارجية لإدارة هذه المنشآت وتضخم الإنفاق العام نتيجة لذلك. وأفاد أن اللجنة أكدت على ضرورة وضع الحكومة لخطة متكاملة ومتزامنة مع تنفيذ المشاريع الإنشائية الكبرى تمكن الدولة من إعداد كفاءات وطنية تدير هذه المشروعات بعد الانتهاء من إنشائها.

«القوى العاملة»

العمالة الوطنية. وأضافت ان صرف الدعم الإضافي سيضمحل أصحاب العمل في الباب الخامس والمسجلين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتفرغين للتجارة والمسجلين لدى الصندوق الوطني والصادر بشأنهم قرار بغلق انشطتهم كلياً. وأوضحت ان الهدف من إقرار ذلك الدعم هو المحافظة على

مرسوم أميري

الشيخ الدكتور ياسل الصباح ، حيث أطلع سموه على الوضع الصحي في البلاد ، وسائر الإجراءات الاحترازية المبكرة التي اتخذتها وزارة الصحة لمواجهة وباء كورونا ، وعلى ما شهده هذا الوباء من تطورات خطيرة ومستجدة ، تطليت تكثيف الجهد والاحترازية للحد من انتشاره ، حفاظاً على المنظومة الصحية في البلاد كما أطلع سموه على ما قدمه من استعراض شامل لمجلس الأمة ، حول تلك الجهود وعلى سير عملية التطعيم التي تقوم بها وزارة الصحة بكل سهولة ويسر. وأشاد سموه بالجهود التي تقوم بها مختلف الجهات الرسمية المختصة والجهات الأخرى ، لاسيما وزارة الصحة ، ممثلة بكوادرها وأطقمها الطبية ، ووقوفهم في الصفوف الأمامية للتصدي لهذا الوباء ، رغم ما يتعرضون له من مخاطر العدوى ، مجسدين بذلك الروح الوطنية العالية التي يتمتع بها أبناء الوطن العزيز ، مقدراً سموه التعاون التام لسمو رئيس مجلس الوزراء ، مع إخوانه أعضاء مجلس الأمة ، لمعالجة مختلف القضايا التي تهم الوطن والمواطنين ، وتجاوز أي معوقات ، متطلعاً سموه إلى تكاتف جميع الجهود لخدمة الوطن العزيز وإعلاء شأنه.

الصالح : الأولويات

الخصوص وهي «قانون التعويضات الخاصة بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وقانون إنقاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقانون معالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياتها».

الكويت من أكبر

ونقلت وكالة أنباء «رويترز» عن هذه المصادر قولها إن مسؤولين في المؤسسة أكدوا خلال اجتماع مع شركات تكرير هندية هذا الشهر ، أن عقودها المقبلة لتوريد النفط مع مشترين هنود ستستمر من أبريل حتى ديسمبر، بدلاً من أن تستمر حتى مارس 2022. وأضافوا أن الكويت، وهي رابع أكبر منتج في أوبك، قالت إنها ستقيم الوضع خلال أكتوبر ونوفمبر قبل الالتزام بإمدادات خلال الربع الأول من 2022.

يأتي التغيير المقترح بعد قرار العراق، ثاني أكبر منتج في أوبك، خفض صادراته النفطية إلى الهند هذا العام ، من أجل الوفاء بحصته في إطار اتفاق المنظمة، وذلك في الوقت التي تعزز فيه شركات التكرير الهندية الإنتاج لتلبية ارتفاع الطلب مع نبوض ثالث أكبر مستورد للنفط في العالم من تداعيات جائحة كوفيد-19.

وقال أحد المصادر «الشركة تضبط وترتب عقودها مع العملاء، لأن الطلب المحلي سيرتفع أوائل العام المقبل. لتفادي قطع أي التزامات لعام بأكمله، تقلص مؤسسة البترول مدة العقود إلى تسعة أشهر»، مضيفاً أن المؤسسة ستوقع من جديد عقوداً مدتها 12 شهراً اعتباراً من أبريل 2022.